



الكلية: الآداب

القسم او الفرع: الترجمة

المرحلة: الأولى

أستاذ المادة: أ.م.د. عصام صبحي جميل

اسم المادة باللغة العربية: الحقوق والديمقراطية

اسم المادة باللغة الإنكليزية: Rights and democracy

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة العربية: القوانين العراقية لحقوق الإنسان

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة الإنكليزية: Iraqi human rights

laws

محتوى المحاضرة الحادية عشر

القوانين العراقية لحقوق الإنسان:

تتضمن القوانين العراقية لحقوق الإنسان عدة جوانب، أبرزها الدستور العراقي الذي يضمن حقوق المواطنين، وقانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان رقم 53 لسنة 2008 الذي يهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومراقبة انتهاكاتها . كما توجد قوانين أخرى ذات صلة مثل قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وقانون حرية التعبير، وقانون حرية التنظيم، وغيرها.

أهم القوانين والوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق:

1- الدستور العراقي:

يمثل الإطار القانوني الأساسي لحقوق الإنسان في العراق، حيث يضمن حقوق المواطنين الأساسية مثل حرية الرأي والتعبير، والمساواة أمام القانون، وحرية الدين والمعتقد .

2- قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان رقم 53 لسنة 2008:

يهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومراقبة انتهاكاتها من خلال إنشاء مفوضية عليا مستقلة.

3- القوانين الخاصة بحماية الفئات الضعيفة:

تتضمن قوانين لمكافحة التمييز ضد المرأة، وقوانين لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وقوانين لمكافحة العنف الأسري، وقوانين للضمان الاجتماعي.

4- القوانين المتعلقة بحرية التعبير والتنظيم:

تضمن حرية الرأي والتعبير، وحرية التنظيم، وحرية التجمع السلمي.

5- القوانين المتعلقة بالعدالة والمحاكمات العادلة:

تضمن حق الفرد في محاكمة عادلة، وحق الدفاع عن النفس، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية .

6- القوانين المتعلقة بحرية الدين والمعتقد:

تضمن حرية الدين والمعتقد وحماية دور العبادة.

7- قانون مكافحة الإتجار بالبشر:

يهدف إلى مكافحة هذه الجريمة وحماية ضحاياها.

8- الخطة الوطنية لحقوق الإنسان:

اعتمد مجلس الوزراء العراقي الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2025) لتكون دليل عمل للمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. تهدف الخطة إلى تطوير التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية، وإعداد وتنفيذ سياسات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان، وترسيخ الإنجازات الوطنية في هذا المجال .

الجهات المعنية بحماية حقوق الإنسان:

1- المفوضية العليا لحقوق الإنسان:

جهة مستقلة تتولى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومراقبة انتهاكاتها.

2- وزارة الداخلية:

تتولى حماية حقوق المواطنين وتعميق الوعي الأمني بأهمية احترام حقوق الإنسان.

3- مجلس القضاء الأعلى:

يطبق إصلاحات العدالة الجنائية ويعمل على ضمان المحاكمات العادلة.

المجتمع المدني:

يلعب دوراً مهماً في حماية حقوق الإنسان من خلال منظمات المجتمع المدني والرقابة الشعبية.

بشكل عام، تعمل القوانين العراقية على توفير إطار قانوني لحماية حقوق الإنسان، ولكن يبقى تطبيق هذه القوانين وتفعيلها على أرض الواقع تحدياً مستمراً يتطلب جهوداً متواصلة من قبل الحكومة والمجتمع المدني.